الاجتماع سيبحث مستقبل اتفاق خفض الإنتاج

أسعار النفط تتراجع للجلسة الثانية ترقبا لاجتماع «أوبك +»

تراجعت أسعار النفط الخام في التعاملات المبكرة، ترقبا لاجتماع يعقده تحالف «أوبك +» غداً الخميس ، لبحث مستقبل اتفاق خفض الإنتاج.

وتشير توقعات محللين إلى اتخاذ التحالف قرارا باستمرار تخفيف خفض الإنتاج لما تبقى من 2021، وسط مؤشرات أظهرت زيادة الطلب على الخام مع استئناف متسارع لحركة الطيران عالميا خاصة في أوروبا والولايات المتحدة.

كذلك عاد ازدياد عدد الإصابات بفيروس كورونا وتحديدا السلالة الهندية، إلى الضغط على أسعار النفط، خشية تأثيرات مستقبلية بعودة تراجع الطلب على استهلاك الخام عالميا في بعض المناطق.

وعند الساعة (06:30 ت.غ)، تراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم سبتمبر ، بنسبة 0.24 بالمئة أو 18 سنتا إلى 73.96 دولارا للبرميل.

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، استحقاق أغسطس بنسبة 0.20 بالمئة أو 15 سنتا إلى 72.76 دولارا للبرميل.

كانت أسعار النفط الخام سجلت ذروة ثلاث سنوات في تعاملات الجمعة الماضية، قبل أن تفتح تعاملات الأسبوع الجاري، الاثنين، على تراجع.

تركيا: خطوات استراتيجية لجذب الاستثمارات الدولية المباشرة

تعمل تركيا على تطوير البنية التحتية اللازمة في قطاعات التوريد والنقل والخدمات اللوجستية والرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف جلب الاستثمارات الدولية المباشرة.

والأسبوع الجاري، نشر مكتب الاستثمار في رئاسة الجمهورية «استراتيجية الاستثمار الدولي المباشر لتركيا 2021-2023»، وتقدم خريطة طريق للبلاد في مجال الاستثمارات الدولية.

يتزامن ذلك مع فترة يشهد فيها الاقتصاد العالمي إعادة هيكلة وتناقص القدرة على التنبؤ.

وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا من حيث الكمية (الحصة من سوق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي)، والنوعية (القيمة المضافة للاستثمار)، خلال الفترة بين 2021-2023.

وفق معلومات جمعتها الأناضول من «الاستراتيجية»، فإنه سيتم تطوير طرق وصول المستثمر إلى العروض المطروحة على الأراضي الصناعية التي يحتاج إليها.

وسيجري تحليل الاحتياجات للأراضي الصناعية المحتمل طرحها بما يتماشى مع الأهداف المحددة لملفات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم تطوير المناطق الصناعية المؤهلة في ضوء هذه التحليلات.

كما سيتم إنشاء قاعدة بيانات رقمية للأراضي الصناعية، يمكن من خلالها تتبع أصول ووثائق الأراضي المناسبة للاستثمار، من خلال نظم المعلومات الجغرافية.

تتضمن القاعدة الرقمية، أحدث المعلومات بخصوص الأراضي الواقعة في مناطق الاستثمار مثل المناطق الصناعية والمناطق الحرة ومناطق التطوير التكنولوجي، ومشاركتها مع المستثمرين بطريقة رقمية حديثة.

أما عن البنية التحتية للموردين في تركيا، فسيتم تطويرها بما يتماشى مع متطلبات الاستثمار الدولي المباشر.

وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ برامج لتطوير التوريد للمستثمرين الدوليين، إضافة إلى تشكيل آليات تحفيز محددة للبنية التحتية للتوريد وآليات لدعم التدريب لشركات التوريد.

ويستهدف تطوير منصة للموردين في تركيا، يمكنها العمل حلقة وصل بينهم وبين المستثمرين الدوليين الذين يمكنهم من خلالها تقييم شركات التوريد بالنظر إلى عدة معايير مثل منتجات هذه الشركات ومعايير الإنتاج وعدد العاملين والموقع.

كما يهدف إلى العمل على تنظيم «فعاليات الموردين» للجمع بين المستثمرين الدوليين في تركيا والموردين؛ وستنظم الفعاليات على أساس القطاعات والمنتجات والتكنولوجيا.

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو اقتصاد الصين إلى 8.5 بالمئة

رفع البنك الدولي، توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني في 2021، من 8.1 إلى 8.5 بالمئة، معتبرا أن التعافي الكامل يتطلب إحراز تقدم في التطعيمات ضد فيروس كورونا.

وتزيد بذلك توقعات البنك الدولي، ثاني أكبر اقتصاد في العالم بـ0.4 نقطة عن التحليل السابق الصادر في أبريل الماضي.

وأظهرت بيانات البنك الدولي أن تعافي اقتصاد الصين هذا العام قد يكون أقوى مما كان يُعتقد في السابق، «إنه الاقتصاد الرئيسي الأول الذي يتعافى من الوباء، مع استئناف نشاط المصانع والمستهلكين».

وتابع البنك: «يعني هذا إمكانية توقع تحسن الأوضاع في سوق العمل وارتفاع الطلب المحلي، رغم إعادة فرض السلطات ضوابط السفر في بعض المناطق لمواجهة تفشي أنواع جديدة من الفيروس». ورجح تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني إلى 5.4 بالمئة في 2022، ما يعني العودة للمعدلات طويلة الأجل السابقة للجائحة، وذلك مع تلاشي الانتعاش من الركود التاريخي الذي شهده العالم في 2020.

وتعتبر الحكومة الصينية أكثر حذرا في توقعاتها بشأن النمو، وحددت هدفها لهذا العام عند 6 بالمئة.

السعودية: الاحتياطيات الأجنبية تهبط 0.8 بالمئة في مايو

أظهرت بيانات رسمية، تراجع الاحتياطيات الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) بنسبة 0.8 بالمئة على أساس شهري، في مايو الماضي، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ 10 سنوات. وقال البنك المركزي السعودي في أحدث تقاريره، إن الاحتياطيات الأجنبية هبطت من 1652.8 مليار ريال (440.75 مليار دولار) في أبريل الماضي، إلى 1639.3 مليار ريال (437.2 مليار دولار) في مايو.

وحسب التقرير، فإن الاحتياطيات الأجنبية في مايو الماضي هي الأدنى منذ أكتوبر 2010، حينما بلغت 1628.1 مليار ريال (434.2 مليار دولار).

وتضررت إيرادات المملكة، التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، جراء انخفاض الأسعار وتراجع الطلب على الخام تحت ضغط جائحة «كورونا».

وفقدت السعودية 50 مليار دولار من احتياطياتها الأجنبية خلال شهري مارس وأبريل 2020، منها 40 مليار دولار تم تحويلها لصندوق الدولة السيادي (صندوق الاستثمارات العامة) ليستغل الفرص في الأسواق العالمية مع تداعيات «كورونا». ولا تفصح السعودية عن توزيع أصولها الاحتياطية الأجنبية جغرافيا أو حتى طبيعة الأصول.

لكن وزارة الخزانة الأمريكية تعلن شهريا استثمارات الدول في أذون وسندات الخزانة لديها، بينها السعودية، التي بلغت استثماراتها 130.3 مليار دولار، حتى أبريل الماضي.

وسجلت السعودية عجزا بـ79.5 مليار دولار في 2020 يعد تحقيقها إيرادات بـ205.5 مليار دولار مقابل انفاق بـ285 مليار دولار.

فائض الميزان التجاري القطري يرتفع 211.4 بالمئة خلال مايو

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، خلال مايو الماضي بنسبة 211.4 بالمئة على أساس سنوي، وسط نمو الصادرات وتحسن الأوضاع الاقتصادية مع رفع قيود كورونا.

وبحسب بيانات وزارة التخطيط والإحصاء، بلغ الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال مايو، فائضاً بقيمة 16.6 مليار ريال (4.56 مليارات دولار).

وكان فائض الميزان التجاري القطري، سجل 5.33 مليارات ريال (1.46 مليار دولار) بالشهر المماثل من 2020.

ويأتي تحسن فائض قطر التجاري، كمؤشر على تعافي الاقتصاد بعد تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية، وتوقف حركة الإمدادات وانخفاض الاستهلاك وانخفاض الطلب على الوقود طوال 2020.

وعلى أساس شهري، ارتفع الفائض التجاري لقطر بنسبة 29.9 بالمئة، من 12.78 مليار ريال (3.51 مليارات دولار) في أبريل السابق.

وأظهرت البيانات، ارتفاع الصادرات القطرية في مايو بنسبة 87.8 بالمئة إلى 24.91 مليار ريال (6.84 مليارات دولار)، من 13.26 مليار ريال (3.64 مليارات دولار) بالشهر المقارن من العام الماضي.

وبالنسبة للواردات القطرية، أظهرت البيانات ارتفاعها بنسبة 4.7 بالمئة على أساس سنوي خلال الفترة إلى 8.3 مليارات ريال (2.28 مليار دولار)، من 7.93 مليارات ريال (2.17 مليار دولار) بالشهر المقارن من 2020.

استثمار روسي بـ83 مليون دولار في «بودروم» التركية

أعلن أحمد بالانكوييف، رئيس مجلس الأعمال التركي الروسي، عن اعتزام مستثمرين روس، إقامة منشأة للرياضة والترفيه في قضاء بودروم بولاية موغلا التركية، بقيمة 83 مليون دولار.

وأضاف في بيان صادر عنه، أن المنشأة الضخمة ستحمل اسم «Bodrum Arena»، وتُقام على مساحة 75 ألف كيلو متر مربع. وأوضح أنه من المزمع البدء في بناء المنشأة الرياضية والترفيهية، خلال 5 أشهر.

وستضم المنشأة حلبات لرياضة الهوكي، ومضامير للتزلج، ومراكز مؤتمرات، وصالات معارض، إلى جانب مرافق رياضية وترفيهية أخرى. وأشار إلى أن المنشأة ستوفر فرص عمل لـ300 شخص.

ومن المقرر أن انتهاء بناء المنشأة، خلال 15 شهراً، وسط توقعات بإسهامها بدور كبير في السياحة الشتوية بالمنطقة.

مصرف لبنان المركزي يبدأ تقديم الائتمان لواردات الوقود بسعر أضعف

قال مصرف لبنان المركزي، إنه سيفتح خطوط ائتمان لاستيراد الوقود عند 3900 ليرة للدولار، وهو سعر أضعف من المعروض في السابق يرفع فعلياً التكاليف على عامة اللبنانيين وسط أزمة اقتصادية خانقة.

وفي إطار برنامج الدعم، كان المصرف المركزي يستخدم 1500 ليرة للدولار، وهو السعر الرسمي المستخدم لجميع المعاملات، إلى أن أدت الأزمة التي اندلعت في أواخر عام 2019 إلى انهيار العملة.

ويتجاوز سعر الليرة في السوق حاليا 17 ألفاً مقابل الدولار.

ووافق رئيس حكومة تصريف الأعمال الجمعة، على اقتراح لتمويل الواردات بالسعر الجديد وسط تفاقم نقص الوقود.

ويشهد لبنان مخاض أزمة مالية عميقة وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أسوأ حالات الكساد في العصر الحديث.

وبدأت سلع أساسية مثل الأدوية والوقود في النفاد مع توقف التمويل.

واضطر سائقو المركبات في الأسابيع القليلة الماضية إلى الوقوف في طوابير لساعات في محطات الوقود للحصول بالكاد على ما يكفيهم من وقود، مما أدى إلى أعمال عنف تضمنت إطلاق أعيرة نارية في بعض الحالات.

ومن المتوقع أن يؤدي سعر الصرف الأضعف، الذي سيقلل بشكل فعال من دعم الوقود، إلى رفع سعر البنزين للمستهلكين، لكنه سيمكن الحكومة من توفير الوقود لفترة زمنية أطول.

وكان المصرف المركزي قد طلب من الحكومة منحه أساساً قانونياً لإقراضها بالعملات الأجنبية من الاحتياطيات الإلزامية لتمويل واردات الوقود المدعومة، في إشارة إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي لدى المصرف تكاد تنفد.

صندوق النقد: مصر ليست بحاجة لتمويل خارجي حالياً

جانب من المؤتمر

قال صندوق النقد الدولي، إن مصر ليست بحاجة إلى تمويل خارجي في المرحلة الحالية، بعد أن استكملت الحصول على تمويل من الصندوق بمقدار 5.4 مليارات دولار على مدى 12 شهرا الماضية.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عبر الإنترنت لرئيسة بعثة الصندوق في مصر سيلين آلارد، ونقلته وسائل إعلام محلية مصرية.

ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد على المراجعة الأخيرة من برنامج الاستعداد الائتماني لمصر.

وتتيح هذه الموافقة تسلم مصر قرضا بمقدار 1.7 مليار دولار، يمثل الشريحة الأخيرة من برنامج إقراض بمقدار 5.4 مليارات دولار على مدى 12 شهرا، وافق عليه الصندوق في يونيو 2020.

واستهدف البرنامج مساعدة مصر على مواجهة تداعيات جائحة كورونا. وقالت آلارد، «المجلس التنفيذي لصندوق النقد أقر أن مصر استكملت برنامج الاستعداد الائتماني، ولا توجد أي تدابير متعلقة بهذا الاتفاق لم تنفذ».

وأضافت: «لا يوجد حتى الآن برنامج جديد مع السلطات المصرية بعد انتهاء البرنامج الحالي في 30 يونيو (الحالي)، لكن الصندوق سيقدم المشورة للسلطات المصرية متى شاءت». وتوقعت آلارد بلوغ معدل الدين الخارجي لمصر إلى 36 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية العام المالي الجاري. وقالت إن الدين الخارجي لمصر «بمستوى معتدل بالمقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى في العالم، ومن المرجح أن يأخذ بالانخفاض اعتبارا من العام المقبل». وأكدت آلارد أن مصر «قادرة على سداد التزاماتها».

الأردن: 290 مليون دولار قرض من البنك الدولي

وافق البنك الدولي، على تقديم قرض للأردن بقيمة 290 مليون دولار؛ لتمكينه من مساعدة متضرري جائحة كورونا.

وقال البنك، في بيان، إنه «وافق على تمويل إضافي (للأردن) بقيمة 290 مليون دولار لمشروع التحويلات النقدية الطارئة لمكافحة جائحة كورونا للأسر الفقيرة والعاملين المتضررين».

والتمويل الجديد جزء من حزمة تمويلية بقيمة 1.1 مليار دولار أعلن البنك الدولي عنها سابقا في شكل قروض ومنح للأردن؛ لمساندته في الاستجابة للجائحة والتعافي منها. وقال البنك الدولي إن هذا التمويل سيمدد مساعدات لـ160 ألف أسرة من أسر العمال غير الرسميين في المملكة لمدة عام كامل (تكافل3-)، وبرنامج «استدامة» الذي يقدم إعانات أجور لـ100 ألف عامل في القطاعات الرسمية لمدة 13 شهرا.

والعمال غير الرسميين هم الذين يعملون في قطاعات غير منظمة، كالمشاريع العائلية.

وأشار البيان إلى أن التمويل الجديد سيدعم، أيضا، التحويلات النقدية لـ85 ألف أسرة فقيرة في إطار برنامج حكومي للتحويلات النقدية «تكافل1-».

وفي 14 يونيو الجاري، وافق البنك الدولي على برنامج بقيمة 500 مليون دولار لتحفيز الاستثمار العام والخاص في الأردن، «من أجل تحقيق التعافي الأخضر والشامل من جائحة فيروس كورونا».

ويعاني الأردن أوضاعا اقتصادية صعبة، خصوصا مع قيود وإغلاقات استمرت لنحو عام خلال الجائحة.

وفق أحدث الإحصاءات الرسمية، فقد ارتفع معدل الفقر في الأردن إلى 15.7 بالمئة، بينما ارتفع معدل البطالة في الربع الأول من العام الجاري إلى نحو 25 بالمئة.